



## كلمة السيد الوزير

مشروع قانون رقم 106.14 يقضي بتغيير القانون  
رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث  
هيئة المهندسين المعماريين الوطنية  
(شركات الهندسة المعمارية)

- مجلس المستشارين، 8 أبريل 2016-

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما سبقت الإشارة إلى ذلك أمام لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية لدى مجلسكم الموقر، تم إعداد مشروع القانون رقم 106.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية وفق منهجية تشاورية مع مصالح الأمانة العامة للحكومة وهيئة المهندسين المعماريين الوطنية قبل أن تتم المصادقة عليه في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 5 مارس 2015.

وكما في علم السيدات والسادة المستشارين المحترمين، فقد تمت دراسة المشروع المعروض على أنظاركم اليوم من طرف لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، التي قدم أعضاؤها مجموعة من التعديلات قبلت الحكومة مجموعة منها. وقد ساهمت هذه التعديلات في إغناء المشروع وتجويده. وقد صادقت اللجنة المذكورة بعد ذلك على المشروع بالإجماع في اجتماعها ليوم الثلاثاء 29 فبراير 2016،

أما بخصوص أهداف مشروع هذا القانون، فيجدر التذكير أن هذا الأخير يأتي في سياق التدابير المتخذة لعصرنة الترسنة القانونية المنظمة للقطاع بشكل عام وتأهيل مهنة الهندسة المعمارية بشكل خاص، وذلك بالنظر للدور المحوري المنوط بالمهندس المعماري كمتدخل وفاعل أساسي في عمليات تتبع الأوراش التنموية المفتوحة ببلادنا.

لذلك يأتي مشروع هذا القانون لتجاوز مكامن قصور القانون الحالي، ومن ضمنها تلك المتعلقة بطريقة مزاوله مهنة الهندسة المعمارية في إطار شركة، حيث تحصر مقتضيات القانون المعمول به حاليا مزاوله المهنة في إطار شركات التضامن فقط. في حين أن الممارسة العملية أبانت على أن الإطار القانوني المنظم لهذا الصنف من الشركات لا يتلاءم مع متطلبات التنافسية، ولا يوفر التحفيزات الضرورية للمهندسين المعماريين للانخراط في هذا الصنف من الشركات. هذا، في وقت تتيح فيه دول أخرى للمهندسين المعماريين وباقي المهنيين خيارات متعددة لممارسة أنشطتهم المهنية في إطار مشترك.

ويتيح مشروع هذا القانون إمكانية توسيع الخيارات الممنوحة للمهندسين المعماريين لمزاوله مهنتهم في إطار أصناف متعددة من الشركات، بحسب ما يتلاءم مع توجهاتهم ومصالحهم، وذلك على غرار ما هو معمول به في مجموعة من البلدان المتقدمة، مع تقييد تلك المزاوله بشروط تضمن حقوق الشركاء فيما بينهم من جهة، والتزاماتهم إزاء الأغيار من جهة أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما لا يخفى عليكم، فمن شأن إخراج هذا النص إلى حيز الوجود، المساهمة في الرفع من القدرة التنافسية للمهندسين المعماريين لكسب رهان المنافسة والانفتاح، الذي يفرضه المناخ الوطني والدولي.

تلکم السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمون أهم أهداف مشروع القانون المعروض على تصويتكم اليوم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته